

١٩٥٧/٣/٢١

سبيل خيرو سلام

بالتزاماتها القومية ولا أن يحرب مرة أخرى من
لجميعها على التمسك بمبادئها القسطنطينية ،
أي معاهدة ١٨٨٨ بل نصها وروحها
فماذا يحق للدول المصرية أن تطالب أكثر
مما أعطته مصر إذا كانت هذه الدول لا تصدر
حظا في معارضتها لمصر إلا عن خشية أن تصير
الملاحة في القناة بضمه أن تسيطر عليها الإدارة
المصرية التي تدعى على الإعتدال بحسن النية ،
والرغبة الصادقة في أن تظل القناة سبيل خير وسلام ،
فإن يمكن مصر أن تأتي به فوق ما أنت أو كيف لا شور
النفس المصرية إذا جازت الآسياء من صدق البلاغ
المصري إلى دول العالم فأكبر لنا أن وزارة الخارجية
البريطانية صرحت بهذا البلاغ بأنه مدعاة إلى القلق ،
وأن «نيويورك نيمس» تراه تعديا للأمم المتحدة
ماذا في البلاغ المصري يتم التعلق أو ماذا يطوى من
معاني التعدي إذا انطوى على بعد واحد ؟

ولا يكفى القول بأن هذا النظام يوحى
خظيم من مصر بين حقوقها الممنوعة في سيادتها
القومية ، وبين ما يقتضيه الوفاء بحاجتها للملاحة
الدولية . بل يجب القول بأنه النظام الوحيد
الذي يتيح للقناة أداء رسالتها العالمية

كيف لا ومنطق وحسها الجغرافي لا يقتصر على
أن يجعل مصر صاحبة الولاية عليها ، وأقعا
وفاقوتا ، بل يجعل مصر هي الممثلة الوحيدة
لمعاهدة القسطنطينية من أطراف الدول الكبرى ،
فيلعبها حقا تلزع الأهواء السياسية ، وتنافس
الأطماع الاقتصادية ، ويعمل لها النظام الحيوي
الذي يرون به أداء رسالتها المصرية .
وحسبنا شاهدا على خطر التزامها من مصر
صاحبة الولاية الترمية عليها ما أصابها لما
أرادت دول حاشية أن تستأجر بها ، وما كان
العالم يتوقع لها من انحرافها من هايتها أو أن
هذه الدول حثت المرافعة الأثمة . الآن
أصبحت القناة المصرية أداة لأطماع دول معينة ،
فعمزت القناة المصرية من أداء رسالتها العالمية

لا شك أن النظام الذي قررته مصر للملاحة
في قناتها وأبقتته الدول العالم آية على الوفاق
الحكيم بين حقوقها المستحقة من سيادتها
القومية على أرضها وبين ما يقتضيه الوفاء
بحاجتها للملاحة الدولية .

فعلا يحق سيادتها القومية بطلب مصر من
السلطان التي تحتل قناتها أن تدفع رسوم المرور
إلى الهيئة المصرية العامة بتزود القناة أو التي
من نعتها هذه الهيئة ، وأن تدفع السلطان هذه
الرسوم مقدما قبل المرور . وأما ما نحرص مصر
على استخدام قناتها ، ولذا لما تستلزم العدالة
لا تسلك ولا تحكم كبريت الأرباب من استمدادها
لدفع التعويض الواجب من تأميم الشركة التي
كانت تتولى امر الملاحة في القناة المصرية ، على
أن يكون على المسألة من طريق التحكيم أن لم
يتيسر حلها عن طريق الاتفاق

لم أتناه نحرص مصر على أن تنزه من روح
الاستغلال الاحتكاري في السماح باستخدام
قناتها ، أعلنت أن قناتها الرسوم المقررة للمرور
ستظل كما كانت طبقا للاتفاق الأخير الذي
عقدته الحكومة المصرية مع الشركة الأمدة .
وهكذا أبطلت مصر حجة من الحجج التي تلوح
بها خصومتنا ، وهي أن مصر إذا سيطرت كل
سيطرة على إدارة القناة دفعت رسوم المرور
إلى حد مفرق لتجارة الدول البحرية .

وإذا بحاجتها الملاحة الدولية قررت مصر أن
تخصص الإدارة المصرية للقناة اعتمادا يوفق
على القيام بأعمال التحسين أو بتفويض
أي برنامج يمسد حاجة الاستماع
في الملاحة عبر القناة . ويرغب من مصر في العودة إلى
الطيار تلزها من تلك الروح الاستفلاكية رأت أن
تنتطح هذا الاعتماد من رسوم المرور بولا يقر
ما تنظمه من متوسط النسبة التي كانت الشركة
الأمدة تلحقها للأعمال والبرامج المتخدم ذكرها
وأخيرا أبت مصر على حرصها على توكيد وفاتها